مجتمع

تحذير المراهقين من الكحول والسجائر الإلكترونية

نبّه الفرع الأوروبي لمنظمة الصحة العالمية من أن استهلاك الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 11 و15 عاماً الكحول والسجائر الإلكترونية «مثير للقلق»، وأوصى في تقرير أصدره باتخاذ تدابير في مجال الصحة العامة للحدّ من إمكان الاستحصال على هذه المشروبات. ورأى المدير الإقليمي للمنظمة هانز كلوغه، في بيان، أن «الاستخدام واسع النطاق للمواد الضارة بين الأطفال في الكثير من دول المنطقة الأوروبية وخارجها يشكل تهديداً خطيراً للصحة العامة»، ودعا إلى اتخاذ مجموعة تدابير لمواجهة هذا المنحى. (فرانس برس)

الصين تخلي بلدة كاملة بسبب الأمطار الغزيرة

ذكرت وسائل إعلامية، أمس الخميس، أن أمطاراً غزيرة وبَرَداً ورياحاً تقترب من قوة الإعصار ضربت جنوب الصين ما أدى إلى إخلاء بلدة بأكملها يسكنها أكثر من 1700 شخص في إقليم غوانغدونغ. وأفادت التقارير، نقلاً عن السلطات المحلية، بأن حافلات وطائرات هليكوبتر نقلت جميع سكان بلدة جيانغوان في منطقة شاوقوان إلى بر الأمان مع وصول فيضانات جديدة. وانقطعت خطوط الكهرباء وتعطلت شبكات الهاتف المحمول في جميع أنحاء المنطقة، حيث تسببت الأمطار في وقوع انهيارات طينية خطيرة وغمرت المنازل ودمرت الجسور. (رويترز)

لبنان: تصاعد القمع ضد السوريين

بيروت ـ **العربي الجديد**

تحدثت منظمة «هيومن رايتس ووتش» في تقرير لها، أمس الخميس، عن تصاعد القمع ضد السوريين في لبنان، مشيرة إلى أنه «خلال الأشهر الأخيرة، احتجزت السلطات اللبنانية سوريين تعسفياً وعذبتهم وأعادتهم قسراً إلى سورية، وبينهم نشطاء في المعارضة ومنشقون عن الجيش». ووثقت المنظمة، بين يناير/ كانون الثاني ومارس/ آذار الماضيين، إقدام الجيش اللبناني والمديرية العامة للأمن العام المشرفة على دخول الأجانب وإقامتهم على الإعادة القسرية بحق منشق عن الجيش السوري وناشط معارض. وفي قضية منفصلة، احتجزت مديرية مخابرات في الجيش اللبناني رجلاً سورياً لمدة وجيزة وعذّبته، بزعم مشاركته في تظاهرة تضامنية مع النساء في غزة. أضافت في تقريرها: «يكافح لاجئون سوريون آخرون للبقاء في لبنان رغم أوامر الترحيل والبيئة العدائية المتزايدة التي تفاقمت جرّاء إقدام المسؤولين على اتخاذ اللاجئين كبش فداء». في السياق، قال الباحث في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «هيومن رايتس ووتش» رمزي قيس: «فرض المسؤولون اللبنانيون لسنوات ممارسات تمييزية ضد السوريين المقيمين في البلاد وسيلةً لإجبارهم على العودة إلى سورية، التي لا تزال غير آمنة. الاعتقال التعسفي، والتعذيب، والترحيل بحق السوريين الذين يواجهون خطر الاضطهاد المثبت إذا عادوا، هي نقاط تمعن في تلطيخ سجل لبنان في التعامل مع اللاجئين».

لاجئتان سوريتان واطفالهما في مخيم للاجئين في محافظة البقاع (أنور عمرو/ فرانس برس)

الأردن: جدال حول دمج وزارتي تعليم

عمّان ـ **أنور الزيادات**

تتجه الحكومة الأردنية إلى دمج وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، في إطار خطة الحكومة لتحديث القطاع العام، في وقت حذّر خبراء من بعض السلبيات التي تتركها هذه العملية على مخرجات العملية التعليمية في المدارس والجامعات. وفي تصريحات صحافية أخيراً، قال وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الأردني، عزمي محافظة، إنه سيعرض خطة دمج الوزارتين التي تم الانتهاء منها أمام مجلس الوزراء قريباً. وأوضح أنّ «خطة الدمج وصلت إلى مراحل نهائية ويبقى الشروع في التطبيق، وبات شكل الوزارة الجديدة واضحاً ويحتاج إلى قرار من مجلس الوزراء، حيث سيناقش ويكون الفيصل في اتخاذ القرار». وبحسب خطة الحكومة الأردنية لتحديث القطاع العام، ستعمل على إنشاء وزارة للتربية وتنمية الموارد البشرية عن طريق دمج وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والتربية والتعليم. ويرى أكاديميون وتربيون أن عملية الدمج لا يمكن أن تنجح في الأردن في ظل المركزية الشديدة في البلاد، واختلاف دور الوزارتين.

في هذا السياق، يقول الخبير التربوي ذوقان عبيدات لـ «العربي الجديد»: «سواء دُمجت الوزارتان أو لم تدمجا، فإن ذلك لن يحسّن من نوعية التعليم»، لافتاً إلى وجود «تحديات كثيرة أمام الدمج ومنها أن وزارة التربية والتعليم تعمل وسط رقابة اجتماعية شديدة، ولا يسمح لها المجتمع بأي تغيير في المناهج يمس العادات والتقاليد وثقافة المجتمع، فيما تملك وزارة التعليم العالي ومؤسساتها الحرية والمساحة لمناقشة أية قضية، كما دمجها والتربية سيفقدها حريتها الأكاديمية لتصبح وزارة ممنوعة من مناقشة القضايا الفكرية». يضيف: «من التحديات أيضاً أن عمر وزارة التربية والتعليم حوالي 100 عام، ولها تقاليدها وهي وزارة عميقة، فيما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لا تزال تبحث عن نفسها، كما أنها حديثة نسبياً مقارنة بوزارة التربية، ودمجها سيفقدها قيمتها. فالوزارة الكبيرة والقديمة ستبتلع الوزارة الجديدة وستذوب بقيمها داخل وزارة التربية».

ويوضح عبيدات أن «وزارة التربية تهدف إلى إعداد الطالب بهوية معينة، فيما تهدف وزارة التعليم العالي إلى إعداد الطالب للحياة والبحث عن فرص العمل. لذلك، فإن هناك هدفين متباينين ومختلفين بين الوزارتين، رغم أن كلمة التعليم تجمعهما.

ويرى أنّ وزارة التربية والتعليم بطيئة، فيما لدى الجامعات حرية وسرعة في الحركة لتغيير برامجها وتعديلها. وفي حال انضمت الجامعات إلى وزارة التربية والتعليم ستسير بسرعة التربية. من جهته، يقول أستاذ القانون الإداري حمدي قبيلات، لـ «العربي الجديد»، إن الوزارة وحدة إدارية تقوم بنشاط متجانس ومتقارب، وعملية الدمج مسألة تقديرية تعود لصاحب القرار، الملك، فهو من يقرر عدد الوزارت والمسميات ويرتبط ذلك بكتاب تكليف الحكومة. لكن من الناحية الفنية كلما كانت الوزارة متخصصة يكون ذلك أفضل للقيام بالمهام، وهو ما يسهل عمليات الرقابة والمتابعة وتوزيع المهام. يضيف أن التربية والتعليم والتعليم العالي موضوعان مختلفان رغم أن الرابط بينهما هو التعليم. فطبيعة التعليم في الأولى مختلفة جذرياً عن التعليم العالي، وقد جرى تقديم كلمة التربية في وزارة التربية والتعليم لهدف مهم. نحن هنا نتحدث عن أطفال وهذا يرتبط بطريقة التعامل والمناهج، مشيراً إلى أن «الموظفين العاملين في التربية مختلفين عن العاملين في التعليم العالي، ومهامهم متخصصة جداً وهي من الوزارات المهمة».

ويوضح أن وزارة التعليم العالي مختلفة جداً، فالحديث عن تعليم جامعي وبحث علمي ونشاط علمي ومراكز بحث وهذا لا علاقة له بالتربية، بل يجب خلق جيل على مستوى عالٍ من التخصص العلمي. ويقترح أن تبقى وزارة التعليم العالي بعيدة عن التربية أو إنشاء مجلس خاص لها إذا كان صاحب القرار أو رئيس الحكومة يريد أن يخفض عدد الوزراء ليقوم بعملها ومقامها مجلس التعليم العالي، بالإضافة إلى هيئة الاعتماد التي يمكن جمعهما تحت مظلة واحدة. ويقول إنه ضد الدمج من الناحية الفنية لاختلاف المهام، ولإعطاء الجامعات المزيد من الاستقلالية وليس وضعها تحت سلطات التربية.

لا مبررات

يقول الخبير التربوي ذوقان عبيدات إنه لا مانع من دمج وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي، لكن ما من مبررات، موضحاً أن المبررات التي قدمتها الحكومة غير مقنعة، فأحياناً يقال إنها توفر الأموال وما يوفرها ليس الدمج أو عدمه بل الإدارة. يضيف أن أداء الوزارتين ضعيف. وعندما تضم ضعيفاً إلى ضعيف، سيتوقف التقدم.

تحقيق

«مناطق إنسانية» كذبة إسرائيلية تمهيداً لعملية رفح

ترّوج إسرائيل لمناطق إنسانية آمنة تمهيداً لعملية عسكرية في رفح. مناطق بالكاد يمكن أن تتسع لبضعة آلاف من المهجرين في ظل انعدام الخدمات والتدمير الذي طاولها، الأمر الذي يزيد من مخاوف المهجّرين

غزة ـ **امجد ياغي**

نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن مسؤول عسكري إسرائيلي قوله إن إسرائيل ستوسع «المنطقة الإنسانية» التي حددتها على ساحل غزة، إذا قررت التوغل البري في رفح. أضاف أن إسرائيل ستطلب من الفلسطينيين التوجه إلى المنطقة الإنسانية الموسعة في منطقة المواصي، ومناطق أخرى لم تحددها بغزة، في حالة التوغل برفح. وأفادت الإذاعة العبرية العامة بأن «المنطقة الإنسانية الجديدة تمتد من منطقة المواصي (على شاطئ البحر) غرب رفح جنوب القطاع حتى مشارف النصيرات وسطه، وستتمكن من استيعاب نحو مليون نازح». أضافت أن المكان «أقيمت فيه خمسة مستشفيات ميدانية بالإضافة إلى تلك الثابتة العاملة في المنطقة».

وكان الاحتلال الإسرائيلي قد ارتكب جرائم إبادة في عدد من تلك المناطق التي يروّج لها على كونها مهيأة لاستيعاب نازحين، ودمّر البنى التحتية فيها، علماً أن هذه المناطق غير مهيأة لاستيعاب النازحين، وهو أحد الأسباب التي دفعت عائلات كثيرة إلى مغادرتها. ويقول البعض إنّ الاحتلال يدّعي أنها مناطق ملائمة بهدف تبييض صورته في ظلّ حملة عسكرية محتملة على رفح. ويُروّج الاحتلال الإسرائيلي لمنطقة المواصي باعتبارها ضمن المنطقة الإنسانية، علماً أنها تعرضت لقصف إسرائيلي وتوغل خلال شهري فبراير/ شباط ومارس/ آذار الماضيين. يتحدث عمر صافي، وهو أحد سكان منطقة المواصي بخانيونس، عن توغل لمركبات إسرائيلية فيها واعتقالات موسعة وإعدامات. وأقع أدى إلى تهجيره إلى مدينة رفح، ويشير إلى أن عدداً من سكان المنطقة اعتقلوا من قبل الاحتلال فيما قتل آخرون وقد سارت الدبابات فوق أجساد البعض. نزح صافي إلى شارع جامعة الأقصى بمدينة خانيونس وصولاً إلى منطقة تل السلطان غرب مدينة رفح (قبل أن ينزح مجدداً إلى رفح)، وهي المنطقة التي ألقى الاحتلال الإسرائيلي عليها قبل أسبوعين مناشير يحذر فيها سكان المنطقة في حال عدم الإبلاغ عن أماكن تواجد الأسرى الإسرائيليين، بهدف خلق الذعر في قلوبهم، علماً أن معظم سكانها حالياً من المهجرين.

ويقول صافي إن عدداً من الناس في بعض أجزاء المنطقة يقيمون فيها بشكل عشوائي منذ عشرات السنين، ومنها مناطق نائية لا تتوفر فيها الخدمات. يضاف إلى ما سبق عدم توفر المياه والكهرباء في وقت يروّج الاحتلال لها كمنطقة إنسانية منذ بدء العدوان. ويوضح في حديثه لـ «العربي الجديد» أن «القصف الإسرائيلي استهدف أجزاء كبيرة من منطقة المواصي الأمر الذي أدى إلى تهجير السكان إلى مدينة رفح، لتبقى خيام في بعض المناطق. ثم عاد البعض إليها إثر الانسحاب الإسرائيلي هذا الشهر من مدينة خانيونس بالكامل. لكن الشوارع مدمرة ولا يوجد فيها ممرات آمنة أو منطقة تحمل صفة إنسانية». يضيف: «تعرضت أجزاء من منطقة المواصي للقصف قبل الانسحاب الإسرائيلي من أجزاء منها». لافتاً إلى أنها «كانت ضمن مستوطنات غوش قطيف. وفي كل حرب تتعرض للدمار». ويسأل: «عن أية إنسانية يتحدث العدو وعن أية ضمانات؟ نزحنا من المنطقة ودمرت منازلنا. أين نرجع ونحن لا نجد خياماً للإقامة فيها حتى؟». وفي وقت يروّج الاحتلال الإسرائيلي لمناطق إنسانية، استهدفت طائراته الحربية محيط محطة العطار في منطقة المواصي غرب مدينة خانيونس، والتي تقع على بعد مئات الأمتار من مناطق الخيام التي شهدت اكتظاظاً بعدما عاد عدد من النازحين إلى الخيام نفسها إثر انتهاء العملية العسكرية. ويعيش الأهالي والنازحون في مدينة رفح، والذين يتجاوز عددهم المليون و400 ألف بحسب المكتب الإعلامي الحكومي، قلقاً شديداً أكثر من أي وقت مضى، وقد فقدوا الأمل بحصول تدخلات لمنع التصعيد أو وقف العدوان. ويتوقع سعيد الحسنات (53 عاماً) التهجير مجدداً مع 20 فرداً من عائلته في أية لحظة.

عمد الحسنات إلى تحضير أغراضه وحاجياته الأساسية في أكياس، هي التي كان قد جلبها معه من مدينة غزة قبل الوصول إلى مدينة رفح بعد التوقف في محطات عدة. يتواجد برفقة أشقائه وأبنائهم في خيمة واحدة للشهر الثالث على التوالي على الحدود الفلسطينية المصرية. ويترقب احتمال انتقاله إلى المناطق الآمنة، علماً أنه يشعر بالخذلان بعدما كان يأمل أن تتوقف الحرب قبل أسابيع. يقول الحسنات لـ «العربي الجديد»: «يعرف الغزيون أن المناطق الآمنة والإنسانية مجرد كذبة إسرائيلية. عندما بدأ العدوان الإسرائيلي كان الاحتلال يقصف منازلنا ويطلب منا التوجه إلى المناطق الآمنة، ثم لاحقنا وقتلنا من جديد. يريد تبييض صورته أمام مجتمع دولي لا يفقه شيئاً سوى لغة الصمت أمام كل تلك الجرائم». يضيف: «استشهد عدد من أفراد عائلتي في مخيم النصيرات ومنطقة المواصي وحتى غرب مدينة دير البلح، وهي ضمن المناطق الإنسانية التي يسعى الاحتلال الإسرائيلي إلى وضع الغزيين فيها. في المقابل، هدم الكثير من المساكن فيها. لا أثق بأي حكومة عربية ولا منظمة دولية. بتّ مستعداً للتهجير في أية لحظة، وأحاول حماية 20 فرداً وتحضيرهم لتهجير جديد، على أمل أن يكون الأخير في حال حصوله». من جهته، يشير محمد الأغا وهو عضو المجلس البلدي في بلدية خانيونس، إلى أنه في عام 2007، تمّ توسيع نفوذ بلدية خانيونس لتشمل منطقة المواصي والمحررات بعد الانسحاب الإسرائيلي، بمساحة تصل إلى 54,560 دونماً. يضيف أن الحصار الإسرائيلي أثر كثيراً على مشاريع تطوير البنية التحتية في تلك المناطق، وأبقى أجزاء كبيرة منها نائية حتى قبل بدء العدوان الإسرائيلي الأخير. ويوضح الأغا أن المناطق التي ذكرتها وسائل الإعلام العبرية والتي حددها الاحتلال، غير صالحة لاستقبال مليون نازح كما يروّج، وقد طاولها القصف والإبادة ودمرت المنازل والبنى التحتية، ومن بينها منازل لأفراد عائلته. ويتحدث عن «توفر مراكز صحية ومستشفى العودة فقط في مخيم النصيرات، بالإضافة إلى مستشفى شهداء الأقصى، وليس خمسة مستشفيات كما يدعي الاحتلال». يتابع في حديثه لـ «العربي الجديد» أنه «لا يمكن لعاقل استيعاب التهديدات بتنفيذ عملية عسكرية في مدينة رفح وسط التحذيرات الدولية. العالم كله يعيش في صمت كبير، والمناطق التي تحدث عنها الاحتلال لن تكون إنسانية. الإنسانية هي عدم ملاحقة النازح وقصف منزله وتشريده طوال الوقت». يضيف أن «منطقة غرب مدينة خانيونس تعدّ من المناطق التي وقعت ضحية الحصار الإسرائيلي قبل العدوان، وذلك على مدى 17 عاماً. قيدت مشاريع البلديات من خلال منع دخول المعدات والكثير من أدوات إعادة الإعمار والبناء وتطوير الحدائق والبنى التحتية. وتعد من المناطق المتهالكة حتى في غرب مدينة دير البلح. وزاد الدمار والخراب فيها خلال العدوان، ولا يمكنها استقبال 100 ألف نازح. فكيف يروّج الاحتلال لمليون نازح».

أما في منطقة وسط القطاع، فيذكر عضو مجلس إدارة بلدية النصيرات محمد أبو مهادي أنه في حال تحولت مناطق وسط قطاع غزة إلى منطقة تجمع للنازحين كما يروج الاحتلال، بعد القيام بعملية رفح، ستتفاقم الأزمة بحق المتواجدين في المنطقة من السكان والنازحين المتواجدين في مراكز إيواء ومنازل سكان المنطقة، بما فيها المخيمات التي تعرضت هي الأخرى لقصف وإبادة وتدمير البنى التحتية الأساسية لخطوط ناقلات المياه والشوارع الرئيسية الواصلة في المحافظات الجنوبية.

ويقول لـ «العربي الجديد» إن «الشوارع التي تصل إلى تلك المناطق مدمرة، وخصوصاً الغربية منها المطلة على شارع الرشيد. وهناك دمار وغياب للخدمات. وخلال العملية الأخيرة التي استهدفت مخيم النصيرات، عمد الاحتلال إلى تدمير الكثير من أجزائه. ولا يوجد إلا مستشفى العودة الذي كان مركزاً صحياً قبل الحرب». يضيف أن «المنطقة الغربية وصولاً إلى بلدة الزوايدة وغرب مدينة دير البلح لا يمكن أن تستوعب مئات الآلاف حتى».

تشرد ودمار في منطقة المواصي (مجدي فتحي/ الأناضول)

> يعرف الغزيون أن المناطق الآمنة والإنسانية مجرد كذبة إسرائيلية
>
> القصف الإسرائيلي استهدف أجزاء كبيرة من منطقة المواصي

1,400,000
عدد الأهالي والنازحين في مدينة رفح استناداً إلى المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة.

أماني بلّور في «الكهف»
رواية الألم السوري

حاولت الطبيبة السورية أماني بلّور من خلال كتابها تسليط الضوء على معاناة أهالي الغوطة الشرقية، بهدف إيصال الصوت عسى أن يتحرك العالم

لندن ـ **كاتيا يوسف**

تتناول الطبيبة السورية أماني بلّور، في كتابها الصادر أخيراً بالإنكليزية «الكهف: مستشفى سري تحت الأرض وقصة بقاء امرأة واحدة في سورية» (THE CAVE ... A Secret Underground Hospital and One Woman›s Story of Survival in Syria) ذكرياتها التي تفتح نوافذ على معاناة أهالي الغوطة الشرقية في سورية خلال الحصار الذي فرضه النظام عليهم، والحرب التي شنها. وتنجح الصحافية والكاتبة، رانيا أبو زيد، في صياغة الرواية بأسلوب يعكس الألم والأمل.

تأسر الرواية القرّاء من سطورها الأولى التي تتحدّث عن الليلة المسمومة في 21 أغسطس/ آب 2013، حين توجّهت الطبيبة التي لم تتجاوز الـ 26 من العمر آنذاك، إلى مستشفى تحت الأرض يُعرف باسم الكهف، في بلدتها كفربطنا في الغوطة الشرقية. وهناك رأت للمرّة الأولى عشرات الجثث وتعاملت مع مصابين يتألمون ويعانون صعوبات في التنفس ويختنقون. تذكر بلّور: «لم يكن هناك جروح أو دماء، فلم يعلم أحد ما أصابهم سوى بعد فترة طويلة، حين تبيّن أنهم تعرّضوا لغاز الأعصاب (غاز السارين)».

تقول بلّور لـ «العربي الجديد» إنها غادرت سورية عام 2018، وفكرة الرحيل القسري لم تخطر على بالها في أثناء وجودها في الغوطة. تضيف: «لم يرغب أحد بالرحيل». وعن الهدف من الكتاب بعد إنجاز فيلم وثائقي يتناول التجربة، توضح أنها أملت من الفيلم الذي أُنتج في عام 2019 أن يُحدث تغييراً ويحرّك المجتمع الدولي، وقد سعت إلى إيصال صوتها إلى أصحاب الضمائر الحيّة من أجل الذين قضوا في الحرب، وخصوصاً الأطفال الذين ولدوا وماتوا في هذه الظروف من دون أن يعلموا أن هذه ليست الحياة الطبيعية. تضيف: «حزنت بشدة وانتابني إحساس بأنّ من واجبي أن أروي قصص هؤلاء الذين قضوا للعالم، لهذا سمحت آنذاك بتصوير الوثائقي».

تؤكّد بلّور عزمها على فضح جرائم النظام في سورية. وتوضح أن هدفها من الوثائقي والكتاب عرض أهوال الحرب والخسائر البشرية. تصمت لبرهة، ثمّ تضيف: «أصبت بخيبة أمل لأنّ توقّعاتي من الفيلم والكتاب تجاوزت الواقع. ويؤسفني أنه بعد سنوات من الهجرة لم تتحسّن الظروف في سورية، بل باتت أسوأ مما شهدتها حين كنت هناك». في الوقت نفسه، تقول إنها تشعر بالأمل عندما تتلقّى رسائل على وسائل التواصل الاجتماعي من أشخاص شاهدوا الفيلم أو قرأوا الكتاب، إذ تعبّر جميعها عن إحساسهم بالمعاناة التي يعيشها السوريون وعن قبح الحرب». وتوضح: «أردت أن أسرد الرواية على شكل مذكّرات وليس كنشرة أخبار. هدفت إلى تصوير حياة الإنسان العادي في سورية مع عائلته وأحلامه وتطلّعاته، ولإظهر كيف قلبت الحرب حياتي فجأة رأساً على عقب، وكيف شهدت الحقيقة بنفسي جنباً إلى جنب مع التشويه في رواية النظام».

تشير إلى أن تركيزها في الكتاب كان على فترة الحصار وتأثيره، وهي فترة تصفها بـ«الشيطانية إذ حرم الأطفال من الحليب وجُوّع الناس لإجبارهم على الاستسلام والرضوخ». كما تتناول بشكل خاص معاناة الأطفال لأنّها تدرك الألم الهائل الذي يشعر به أي شخص عندما يرى صغيراً يعاني من الجوع أو الخوف أو الألم.

تتابع بلّور المقيمة في نيو جيرسي في الولايات المتحدة: «رغبت في كتابة أسماء جميع الأطفال الذين تعاملت معهم، فلكل منهم قصة ومعاناة، لكنّ أعدادهم كانت بالمئات. لذلك ذكرت بعض الأسماء التي يستحيل أن أنسى وجوهها ونظراتها. المراهقة راما مريضة السرطان كانت تموت ببطء أمامنا ونحن عاجزون عن مساعدتها. ولن أنسى نظرة الطفل عبد الرحمن الذي كان طالباً في مدرسة ابتدائية استهدفها النظام وبُترت ساقاه. لن أنسى نظراته كلّما استيقظ من التخدير ليكتشف أنّه أصبح بلا ساقين. كما لا تزال كلمات الطفل محمود الذي فقد ذراعه تتردّد على مسمعي حين سألني ببراءة: «وين إيدي؟ (أين يدي؟)».

تقول: «الكتاب رسالة توعية لما يحدث في سورية لأنّني أعتقد أن أي شخص عادي يمكنه المساعدة، ولو بشيء أو فعل بسيط، مثل التبرّع المادي أو التحدّث علناً عمّا يجري في سورية. أصوات الناس تؤثّر كثيراً في إحداث التغيير حين ترتفع». تتابع بلّور: «الرواية هي أبعد من حياتي في المستشفى، إذ تتناول أيضاً التهجير وإكراه الناس على مغادرة منازلهم في وقت يتظاهر النظام أمام المجتمع الدولي بأنهم غادروا طوعاً. وأشرح فيه أن اللاجئ السوري لم يتخلّ عن أرضه بإرادته ولا يمكنه العودة في ظل الظروف الحالية. وأناقش كفاحه، سواء في أثناء رحلاته المحفوفة بالمخاطر أو اندماجه في البلدان المضيفة، وأمل أن تتعاطف هذه المجتمعات معه ومع وغيره». تتأمل بلّور إنجازاتها البسيطة وتعتبر أنّها عرّفت بعض الناس على حقيقة ما يحدث في سورية، وتمكنت من إيصال رسالتها في تبديد اعتقادهم السابق بأنها كانت مجرد حرب أهلية بين فصائل متساوية داخل البلاد. وتشير إلى أهمية الجوائز التي حصدتها، إذ تصل رسالتها إلى جمهور أوسع وتدفعهم إلى التساؤل عمّن فاز بالجائزة والأسباب.

تؤكد أماني بلّور عزمها على فضح جرائم النظام في سورية (عبد الغني عيسى/ فرانس برس)

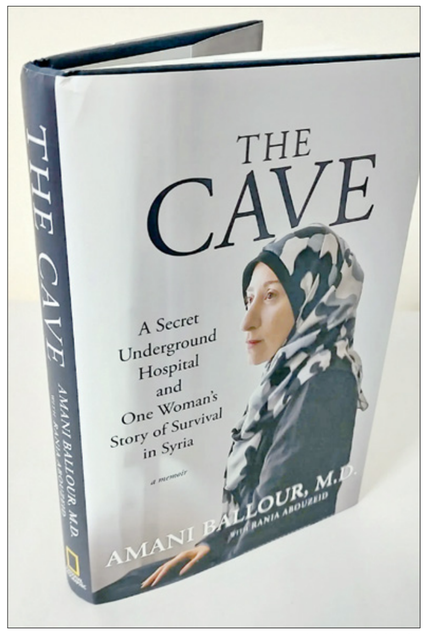

غلاف الكتاب (وائل سايد بوكس)

يتناول الكتاب أيضاً نشأة بلّور في منزل متواضع بناه والدها في كفربطنا، وتطلعها إلى حياة مختلفة منذ الطفولة لا تعكس الخيارات التي اتّخذتها والدتها وأخواتها وجميع النساء من حولها. وتقول إن المعايير المزدوجة في بيئتها كانت تمتد لتشمل كل شيء تقريباً حتى العاب الأطفال. لكنها لم تخضع ببساطة لهذه التقاليد بل كانت تناقش، وكان والدها يصفها بالعنيدة.

تتطرّق في الكتاب إلى ثورات الربيع العربي مع التركيز بشكل خاص على الثورة في سورية والتضحيات التي قدمها السوريون أملاً في إحداث التغيير. كما تشير إلى أن الأطباء أنفسهم لم يسلموا من الاعتقالات. وتشكك في فعالية بعض الكتائب التي كانت تقاتل في صفوف الجيش السوري الحر، موضحة أنها لم تكن أفضل بكثير من الجماعات المستقلة مثل جبهة النصرة أو النظام السوري. وتسأل: «في حال سقوط النظام، هل سيحلّ مكانه هؤلاء؟ إذا حدث ذلك فلن يتغير شيء. خشيت ألا يتمكن الثوار الشرفاء من استلام زمام الأمور».

يسلط الكتاب الضوء أيضاً على التمييز بين الجنسين في الغوطة الشرقية والتحدّيات التي واجهتها الطبيبة الشابة داخل أسوار المستشفى عندما تولّت إدارته. وعلى الرغم من الحرب المستمرّة، أثبتت كفاءتها وتمكّنت من توظيف أكبر عدد من النساء، وخصوصاً الأرامل. كما حصلت على مساعدة مالية من إحدى المنظمات غير الحكومية، ما مكنها من دفع الرواتب وتحسين المستشفى. وعام 2018، مع تساقط قنابل القذائف والصواريخ على الكهف، غادرت بلّور على أمل العودة. وتبقى الأعمال الإنسانية والتضحيات التي حدثت فيه راسخة في أذهان كل من عمل فيه أو لجأ إليه.

عمر عساف... أسير محرّر يختبر التجويع والإهمال الطبي

كبيرة هي المعاناة التي عايشها الأسير المحرر عمر عساف خلال ستة أشهر من الاعتقال، في ظل سياسة التجويع المعتمدة في سجون الاحتلال وخصوصاً بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، علماً أن الأطباء الذين عاينوه بعد الإفراج عنه صدموا من حجم الضرر الذي لحق بجسده

عمر عساف بعد الإفراج عنه (العربي الجديد)

رام الله ـ **جهاد بركات**

خسر منسق المؤتمر الشعبي الفلسطيني، 14 مليون، عمر عساف، 29 كيلوغراماً خلال ستة أشهر قضاها في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وهي مدة حكم السجن الإداري الذي صدر بحقه من قبل قائد عسكري إسرائيلي وفقاً لملف سري. وتكشف حالة عساف الذي أفرج عنه يوم الإثنين الماضي من سجن عوفر المقام غرب رام الله وسط الضفة الغربية، تأثير سياسة التجويع التي تمارس بحق الأسرى الفلسطينيين. صورة عساف انتشرت بشكل كبير، ولا تظهر فقط الخسارة الكبيرة في الوزن، بل بدا في الصورة التي التقطها الصحافي محمد تركمان وكأنه كبر سنوات خلال أشهر عدة. بدا أنه لم يحلق شعره أو لحيته، علماً أنه اعتاد حلقها بشكل روتيني، فيما زاد الشيب في رأسه والتجاعيد في وجهه. صحيح أن عساف شذب لحيته بعد الإفراج عنه، لكن آثار الأشهر الستة الماضية كانت واضحة. وحين يتحدث عن الظروف التي يمر بها الأسرى، لا يمكن استغراب الأمر. يروي لـ«العربي الجديد» بعضاً مما عاشه، لافتاً إلى أنه يظل جزءاً يسيراً مما يتعرض له كافة الأسرى، وخصوصاً الغزيين في السجون الإسرائيلية الذين يعانون مستوى آخر من التنكيل والتعذيب. ويشير إلى أنه كان قد اعتقل مرات كثيرة في السابق، إلا أن الأوضاع في السجون لم تكن كما هي الحال اليوم.

> لا يقدم للأسرى الطعام الكافي ويعانون القمع والاضطهاد
>
> يُضاف الإهمال الطبي إلى سياسة التجويع المعتمدة والممنهجة

بدأت قصة عساف مع الاعتقال من التهمة التي اعتبرها «نكتة». فعلى الرغم من أن الاعتقال الإداري بلا تهمة ويعتمد على ملفات سرية يقدمها جهاز استخبارات الاحتلال، إلا أن أمر الاعتقال الصادر عن قائد عسكري إسرائيلي تضمن سبب الاعتقال، وهو أنه «ناشط كبير في حركة حماس». ويقول: «كانت هذه نكتة بالنسبة إلي ولكل من يعرفني ويعرف الواقع». فعساف كان قبل اعتقاله منسقاً للمؤتمر الشعبي الفلسطيني- 14 مليون، وهو عضو سابق في المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

ويفسر عساف تلك التهم بأنها تأتي على أن الاعتقال هو الأساس لدى الاحتلال ثم يتم البحث عن التهمة، وهو ما عده ارتباكاً ورغبة في الانتقام من الشعب الفلسطيني. عاش عساف في سجن عوفر المعاناة التي عايشها أسرى فقدوا، كما قال، «عشرات الآف الأطنان من اللحم البشري» خلال الأشهر التي مضت منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، جراء سياسة ممنهجة تتعامل معهم كرهائن لا أسرى ولا معتقلين. لا يقدم لهم الطعام الكافي ويعانون القمع والاضطهاد والضرب والبطش والإهمال الطبي. ويشرح سياسة التجويع التي تنتهجها إدارة سجون الاحتلال موضحاً أنها مؤلفة من شقين: الأول هو نوع الطعام، إذ لا يحصل الأسرى على الفاكهة أبداً، كما لا يحصلون على لحوم طازجة، وقد مرت عليه الأشهر الستة من دون أن يتناول قطعة لحم أو دجاج أو سمك أو شايا ساخنا أو قهوة ساخنة. كما تغيب المواد الأساسية وتكتفي إدارة سجون الاحتلال بمواد يصفها عساف بأنها لتعبئة المعدة فقط. الوجبة الرئيسية عبارة عن أرز وفاصولياء يابسة، أو عدس أو حمص، وكلها مسلوقة مع كميات قليلة من الخضر.

أما الشق الثاني من سياسة التجويع فيتعلق بالكميات. ويقول عساف إن الطعام يقدم بكميات قليلة جداً، لكن ذلك يختلف من سجن إلى آخر. ففي معسكر تحقيق عتصيون، يقدم كأس من الأرز المطبوخ لأربعة أشخاص، وفي سجون أخرى أقل من كأس أرز للشخص الواحد، بينما تقدم حبة جزر واحدة وحبتا طماطم لعشرة أشخاص.

أما الإفطار، فهو عبارة عن خمسين غراماً من اللبنة في اليوم، مع ملعقة مربى كل يومين لكل أسير، ولا يستطيع الأسرى تقسيم المربى المقدم لهم في يوم واحد بسبب محدودية الكمية. أما الخبز فيقدم على شكل شرائح، ولكل فرد 375 غراماً طوال اليوم، وهي لا تكفي لوجبة واحدة. أما في معسكر عتصيون، فتقدم خلال شهر رمضان شريحتا خبز فقط مع قليل من اللبن للإفطار أو السحور.

يتابع عساف: «هناك تجويع ممنهج ورسمي»، لكن ذلك ليس كل شيء. فالعلاج معاناة أخرى وقد مر بتجربة شكلت خطراً حقيقياً على حياته بسبب جرح بسيط. عانى عساف من جرح في رأسه أدى نتيجة طريقة التعامل معه إلى التهاب تسبب بتساقط ثلث شعره، وانخفاض كبير في ضغط دمه. وأثار عساف الأمر في المحكمة العسكرية التي طلبت تقريراً طبياً. وحين سأله الطبيب لماذا يقول إنه تعرض لإهمال طبي، أجابه أنه منذ صغره، يعلم أن الجرح في الرأس يحتاج إلى خطوات لعلاجه، وهي إزالة الشعر المحيط به، وتعقيم وتطهير الجرح ثم خياطته وإعطاء المريض مضاداً حيوياً لمنع الالتهاب. لكن ما فعله الاحتلال هو إغلاق الجرح بواسطة التدبيس الجراحي مباشرة على الأوساخ فيه، دون أي خطوة أخرى، ما أدى إلى الالتهاب.